الشرعية الدستورية وإشكالية الجماعة السياسية في موريتانيا

Constitutional Legitimacy and the Problematic of the Political Community in Mauritania

د. محمد المختار الحسن احمدناه

أستاذ قانون عام متعاون مع جامعة انواكشوط

Dr Mohamed Mokhtar El Hassan Ahmednah

الملخص :

إن إشكالية العلاقة بين الدولة والجماعة في موريتانيا لا يمكن اختزالها في أزمة مؤسسات أو قصور تشريعي، بل هي في جوهرها أزمة شرعية وقيم ناتجة عن انفصال الدولة الحديثة، في بنيتها الدستورية وممارساتها السياسية، عن الجماعة السياسية التاريخية التي تشكّل الإطار القيمي والاجتماعي للمجتمع الموريتاني.

وقد بيّن التحليل أن الدولة الموريتانية نشأت في سياق استعماري، واستبطنت نموذجًا سياسيًا غربيًا يقوم على مركزية الدولة ومنطق الصراع، وهو نموذج مفارق للخبرة السياسية العربية الإسلامية، التي قامت تاريخيًا على أولوية الجماعة، وعلى التوازن القيمي، وعلى تقييد السلطة بالعدل والرضا الجماعي. وأدى هذا التعارض البنيوي إلى هشاشة الشرعية الدستورية، وإلى ازدواجية في مصادر المشروعية بين دولة تمتلك سلطة قانونية شكلية، وجماعة تحتفظ بشرعية اجتماعية فعلية خارج الإطار المؤسسي.

Abstract :

The issue of the relationship between the state and the community in Mauritania cannot be reduced to an institutional crisis or legislative shortcomings; at its core, it is a crisis of legitimacy and values resulting from the disconnect between the modern state—both in its constitutional structure and political practices—and the historical

political community that forms the value-based and social framework of Mauritanian society.

Analysis has shown that the Mauritanian state emerged in a colonial context and internalized a Western political model based on state centralization and the logic of conflict—a model at odds with the Arab-Islamic political experience, which historically prioritized the community, valued balance, and constrained authority through justice and collective consent. This structural divergence has led to the fragility of constitutional legitimacy and a duality of sources of legitimacy between a state possessing formal legal authority and a community retaining effective social legitimacy outside the institutional framework.

المقدمة

تشكل العلاقة بين الدولة الحديثة والجماعات التقليدية إحدى أعقد الإشكالات التي واجهت المجتمعات العربية والإسلامية بعد الاستقلال، وذلك بسبب القطيعة البنيوية التي أحدثها الاستعمار بين أنماط التنظيم السياسي التاريخية وبين نموذج الدولة الوطنية المستوردة. وفي الحالة الموريتانية، تتخذ هذه الإشكالية بعدًا أكثر تعقيدًا، بحكم الطبيعة الخاصة للبنية الاجتماعية، القائمة على الجماعة، والشرعية الدينية، وأنماط الحكم اللامركزية، مقابل دولة حديثة نشأت في سياق تسويات استعمارية لم تُراعِ الخصوصية القيمية للجماعة السياسية السابقة عليها[200].

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الدولة الموريتانية، منذ نشأتها، لم تنجح في أن تكون تعبيرًا دستوريًا وسياسيًا عن الجماعة السياسية التاريخية، ولم تستوعب منظومة القيم التي كانت تؤطر الاجتماع السياسي قبل الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التوتر بين منطق الدولة ومنطق الجماعة، وإلى هشاشة الشرعية السياسية والدستورية[201].

[200] - طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، دار الشروق، القاهرة،.2005

[201] - جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عربية، دار الكتاب العربي.

وانطلاقًا من تعريف المستشار طارق البشري للجماعة السياسية بوصفها الإطار البشري والثقافي المؤهل لقيام الدولة، تطرح الدراسة تساؤلًا محوريًا: إلى أي حد عبّرت الدولة الموريتانية الحديثة، دستوريًا ومؤسسيًا، عن الجماعة السياسية التي سبقتها؟ وهل يمكن تصور شرعية دستورية مستقرة لدولة لا تستند إلى الجماعة ولا تعكس قيمها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

ما طبيعة الشرعية التي تستند إليها الدولة في موريتانيا؟

ما مصادر شرعية الجماعة السياسية التقليدية؟

هل يمكن تحقيق توافق دستوري بين قيم الدولة الحديثة وقيم الجماعة التقليدية؟

تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا-مقارنًا، مستندة إلى مفهوم **الهوية الجماعية الأولية** بوصفه إطارا لفهم تشكل الجماعة السياسية العربية الإسلامية تاريخيًا وقيميًا، مع الاستعانة بالتحليل الدستوري لفحص منطق الدولة الحديثة ومؤسساتها.

المبحث الأول: خصائص الممارسة السياسية المعاصرة ومنطق الدولة المركزية

يعد فهم خصائص الممارسة السياسية المعاصرة مدخلًا ضروريًا لتحليل إشكالية العلاقة بين الدولة والجماعة في موريتانيا، ذلك أن الدولة الحديثة لم تنشأ في فراغ، بل جاءت محمولة على نموذج سياسي وفلسفي محدد، تشكّل في سياق حضاري غربي خاص، ثم جرى نقله وتعميمه على مجتمعات مغايرة في تاريخها وبنيتها القيمية. ومن هنا فإن تحليل هذا النموذج، وبيان منطلقاته الفكرية، وآلياته العملية، يتيح الوقوف على أسباب التعارض البنيوي بين منطق الدولة المركزية الحديثة ومنطق الجماعة السياسية التقليدية[202].

أولا: الخلفية الفلسفية والسياسية للنموذج السياسي الغربي

تشكل النموذج السياسي الغربي الحديث في سياق تاريخي تميّز بصراعات عميقة وطويلة الأمد، سواء بين الكنيسة والدولة، أو بين الإقطاع والبرجوازية، أو بين السلطة المركزية والمجتمع. وقد أسهمت هذه الصراعات في ترسيخ الصراع بوصفه قيمة مركزية في البناء المعرفي والسياسي الغربي، وأصبحت السياسة، في جوهرها، أداة لإدارة الصراع وضبطه لا لإلغائه[203].

وقد انعكس هذا المعطى بوضوح في الفلسفة السياسية الغربية، بدءًا من هوبز الذي رأى في الدولة ضرورة لوقف "حرب الجميع ضد الجميع"، مرورًا بلوك وروسو، وصولًا إلى الفكر الدستوري الحديث الذي جعل من الدولة الإطار الأعلى المنظم للعلاقات الاجتماعية والسياسية. وهكذا غدت الدولة كيانًا متعاليًا على المجتمع، تمتلك وحدها أدوات الإكراه المشروع، وتحتكر تعريف المصلحة العامة.

ومع صعود الحداثة الغربية، لم يعد هذا النموذج يُقدَّم بوصفه تجربة تاريخية مخصوصة، بل جرى تعميمه باعتباره نموذجًا كونيًا محايدًا، صالحًا لكل المجتمعات، بغض النظر عن اختلاف مرجعياتها الثقافية والدينية. وقد صاحب هذا التعميم خطابٌ فكري يرى أن التقدم السياسي لا يتحقق إلا عبر تبني مؤسسات الدولة الحديثة كما تبلورت في الغرب، بما في ذلك الدستور الوضعي، والحزب السياسي، والتمثيل النيابي[204].

---

[202] - طارق البشري، الجماعة الوطنية والدولة الحديثة، دار الشروق، القاهرة.

[203] - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، دار الشروق، بيروت،.2002

[204] - برتران بادي، الدولة المستوردة :تغريب النظام السياسي، دار الفارابي، بيروت.

غير أن هذا الادعاء بالكونية يتجاهل حقيقة أساسية، وهي أن النظم السياسية ليست مجرد آليات إجرائية، بل هي تعبير عن منظومات قيمية ومدركات جماعية تشكّلت تاريخيًا داخل سياقات محددة. ومن ثم فإن نقل هذا النموذج إلى المجتمعات العربية والإسلامية، ومنها موريتانيا، تم في كثير من الأحيان بصورة قسرية أو شكلية، دون تهيئة الشروط الاجتماعية والقيمية التي أنتجته في سياقه الأصلي[205].

ثانيا: مركزية الدولة الحديثة وتهميش الجماعة

تُعد مركزية الدولة إحدى أبرز سمات الممارسة السياسية المعاصرة. فالدولة الحديثة، كما تشكلت في النموذج الغربي، تقوم على تركيز السلطة في مؤسسات مركزية قوية، تمتلك صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة، في مقابل تقليص أدوار الجماعات والبنى الاجتماعية التقليدية[206].

وقد أسهم هذا المنطق في تحويل المجتمع من فاعل سياسي أصيل إلى مجرد مجال تُمارَس عليه السلطة، أو قاعدة اجتماعية تُستدعى دوريًا لإضفاء الشرعية الإجرائية عبر الانتخابات. وهكذا لم تعد الشرعية نابعة من الجماعة بوصفها كيانًا تاريخيًا وقيميًا، بل من إجراءات قانونية شكلية تُدار داخل إطار الدولة[207].

في المقابل، يقدم النموذج السياسي العربي الإسلامي تصورًا مختلفًا للعلاقة بين الدولة والمجتمع. إذ تشير الخبرة التاريخية الإسلامية إلى أن الأولوية كانت للمجتمع لا للدولة، وأن السلطة السياسية لم تكن كيانًا متغلبًا، بل وظيفة محدودة، منوطة برعاية مصالح الجماعة وتحقيق العدل وصيانة الكرامة. وفي هذا السياق، يؤكد نصر محمد عارف أن النموذج الإسلامي هو نموذج "مجتمع قوي ودولة ضعيفة"، حيث تستمد الدولة مشروعيتها من الجماعة، وتظل خاضعة لرقابتها القيمية والأخلاقية[208].

غير أن تبني الدولة الحديثة في موريتانيا جرى على حساب هذا التوازن، إذ أُعيد تشكيل السلطة السياسية وفق منطق الدولة المركزية، دون استيعاب البنى الجماعية التقليدية، مما أدى إلى تفكك العلاقة العضوية بين المجتمع والسلطة، وإلى بروز أزمة بين الدولة والمجتمع[209].

---

[205] - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، دار الشروق، بيروت،2002

[206] - برتران بادي، الدولة المستوردة، مرجع سابق

[207] - سعيد الحسن، القيم السياسية العربية وإشكالية الدولة الحديثة، بحث علمي.

[208] - حماه الله ولد السالم، المجتمع الأهلي الموريتاني (مدن القوافل)، مرجع سابق.

[209] - حماه الله ولد السالم، المجتمع الأهلي الموريتاني) مدن القوافل(، مركز دراسات الوحدة العربية،.2008

ثالثا: انعكاسات النموذج المعاصر على الحالة الموريتانية

في السياق الموريتاني، لم تكن الدولة الحديثة نتاج تطور داخلي للجماعة السياسية، بل وُلدت في سياق استعماري، ثم استمرت بعد الاستقلال في إعادة إنتاج منطق الدولة الموروثة. وقد أدى ذلك إلى قيام دولة تمتلك مظاهر السيادة الشكلية، لكنها تعاني من ضعف الامتداد الاجتماعي، ومن محدودية القدرة على إنتاج شرعية متجذرة في الجماعة[210].

وقد تجلى هذا الوضع في عدة مظاهر، من أبرزها:

هشاشة الأحزاب السياسية، بوصفها نسخًا إجرائية مستوردة لا تعكس الانقسامات القيمية الحقيقية داخل المجتمع.

استمرار حضور الجماعات التقليدية خارج الإطار الدستوري، بوصفها مصادر فعلية للشرعية الاجتماعية.

غلبة منطق الزبونية السياسية، نتيجة غياب وسيط قيمي يربط الدولة بالمجتمع.

إن هذه الاختلالات لا يمكن فهمها إلا في ضوء المفارقة بين منطق الدولة المركزية الحديثة ومنطق الجماعة السياسية الموريتانية، التي تشكلت تاريخيًا ضمن الفضاء القيمي للأمة العربية الإسلامية. ومن هنا تتأكد الحاجة إلى إعادة قراءة العلاقة بين الدولة والجماعة، لا بوصفها صراعًا بين الماضي والحاضر، بل باعتبارها إشكالية شرعية وقيم تتطلب معالجة دستورية عميقة[211].

المبحث الثاني: خصائص الجماعة السياسية الموريتانية قبل نشأة الدولة الحديثة

يقتضي فهم إشكالية العلاقة بين الدولة الحديثة والجماعة في موريتانيا العودة إلى البنية السياسية والاجتماعية التي كانت قائمة قبل قيام الدولة الوطنية، إذ لا يمكن تقييم شرعية الدولة أو قدرتها على التعبير عن المجتمع دون تحليل الجماعة السياسية التي سبقتها، والوقوف على مصادر مشروعيتها، وأنماط تنظيمها، ومنظومة القيم التي حكمت ممارساتها السياسية.

---

[210] - سعيد الحسن، القيم السياسية العربية وإشكالية الدولة الحديثة، ، مرجع سابق.

[211] - سعيد الحسن، "القيم السياسية العربية وإشكالية الدولة الحديثة"، بحث مقدم في ندوة علمية.

فالجماعة السياسية الموريتانية لم تكن مجرد تجمع اجتماعي تقليدي، بل شكّلت إطارًا سياسيًا مكتمل العناصر، يستند إلى مرجعية دينية مشتركة، وينظم السلطة والقيادة والمسؤولية وفق منطق قيمي يقوم على التوازن والرضا الجماعي، لا على الصراع أو التغلب. ومن ثم فإن هذه الجماعة تمثل امتدادًا للجماعة السياسية العربية الإسلامية، بما تحمله من مدركات سياسية وأخلاقية تشكلت تاريخيًا قبل التفكك الاستعماري[212].

أولا: مفهوم الجماعة السياسية ومصادر شرعيتها في موريتانيا

تقوم الجماعة السياسية الموريتانية، في بنيتها التاريخية، على مفهوم الجماعة لا على مفهوم الدولة. فالجماعة هنا ليست مجرد وحدة اجتماعية أو قبلية، بل إطار سياسي وأخلاقي، يتحدد بالانتماء إلى منظومة قيم مشتركة، في مقدمتها الإسلام، وما تفرع عنه من أعراف وتنظيمات اجتماعية[213].

وقد استمدت هذه الجماعة شرعيتها من ثلاثة مصادر رئيسية متداخلة:

أولها الشرعية الدينية، حيث شكّل الإسلام المرجعية العليا المنظمة للعلاقات السياسية والاجتماعية، وحدد معايير العدالة، والسلطة، والطاعة، والمساءلة. ولم تكن السلطة السياسية مشروعة في ذاتها، بل بقدر التزامها بهذه المرجعية.

وثانيها الشرعية العرفية، التي تجلت في الأعراف والتقاليد المحلية، والتي لم تكن في تعارض مع المرجعية الدينية، بل كانت مكملة لها ومفسرة لآليات تنزيلها في الواقع الاجتماعي.

وثالثها الرضا الجماعي، إذ لم تكن القيادة تُفرض بالقوة المجردة، بل كانت تقوم على القبول الاجتماعي، والتقدير الأخلاقي، والكفاءة العلمية أو الدينية، وهو ما جعل السلطة السياسية محدودة بطبيعتها، ومقيدة بقيم الجماعة[214].

ويكشف هذا البناء عن تصور مغاير للسياسة، حيث لا تُفهم السلطة باعتبارها احتكارًا للعنف أو أداة للهيمنة، بل وظيفة اجتماعية لخدمة الجماعة وتحقيق مصالحها في إطار التوازن والانسجام.

---

[212] - هوبز، توماس، الليفياثان، ترجمة عربية، دار التنوير.

[213] - روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة عربية، دار الكتاب العربي.

[214] - فيبر، ماكس، السياسة بوصفها حرفة، ترجمة عربية، دار النهضة العربية.

ثانيا: جماعة الحل والعقد بوصفها آلية تنظيم سياسي

مثلت جماعة الحل والعقد إحدى أبرز آليات التنظيم السياسي في المجتمع الموريتاني قبل نشوء الدولة الحديثة. فهي لم تكن مؤسسة رسمية بالمعنى القانوني الحديث، لكنها كانت إطارًا فعليًا لصناعة القرار، وإضفاء الشرعية، ومراقبة السلطة.

تتكون جماعة الحل والعقد من العلماء، والوجهاء، وأهل الرأي، ممن يتمتعون بمكانة علمية أو اجتماعية تخولهم تمثيل الجماعة والتعبير عن مدركاتها. وقد اضطلعت هذه الجماعة بعدة وظائف سياسية مركزية، من أبرزها:

اختيار القيادة أو تزكيتها.

ضبط العلاقة بين الحاكم والجماعة.

الفصل في النزاعات الكبرى.

حماية القيم الجامعة ومنع انحراف السلطة[215].

وتكشف هذه الوظائف عن وجود ممارسة سياسية واعية، تقوم على التشاور والمسؤولية الجماعية، لا على التفويض المطلق أو الحكم الفردي. كما تعكس تصورًا للشرعية السياسية يقوم على التوافق لا على الإكراه، وعلى الالتزام القيمي لا على النصوص الإجرائية[216].

ومن الزاوية الدستورية، يمكن القول إن جماعة الحل والعقد مثّلت نواة لرقابة سياسية وأخلاقية على السلطة، وهي وظيفة لم تنجح المؤسسات الدستورية الحديثة في موريتانيا في تعويضها، رغم تعددها وتوسعها الشكلي.

[215] - بادي، برتران، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة وتحقيق: شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت.

[216] - الحسن، سعيد، مدخل تمهيدي لدراسة نظرية القيم السياسية (نسق المدركات السياسية الجماعية)، الرباط، 2010، بحث غير منشور.

ثالثا: المشيخة والإمامة كنموذجين للقيادة السياسية

لم تعرف الجماعة السياسية الموريتانية قبل الدولة الحديثة نموذج الحاكم المتغلب أو الدولة المركزية، بل عرفت أشكالًا متعددة من القيادة، أبرزها المشيخة والإمامة، وهما نموذجان يعكسان طبيعة السلطة المقيدة بالقيم والرضا الجماعي[217].

فالمشيخة كانت تقوم على الاعتراف الاجتماعي بالكفاءة والحكمة، وغالبًا ما ارتبطت بالعلم أو المكانة الأخلاقية. ولم تكن المشيخة سلطة مطلقة، بل كانت خاضعة لمراقبة الجماعة، ومحدودة بحدود العرف والدين[218].

أما الإمامة، فقد مثّلت نموذجًا أكثر وضوحًا للقيادة السياسية ذات المرجعية الدينية، حيث ارتبطت بمفاهيم العدل، وإقامة الدين، وحماية الجماعة. غير أن هذه الإمامة لم تتحول في التجربة الموريتانية إلى دولة مركزية متغلبة، بل ظلت محكومة بمنطق التوازن، وضعف أدوات الإكراه، وقوة الرقابة الاجتماعية[219].

ويُظهر هذان النموذجان أن الجماعة السياسية الموريتانية طورت عبر تاريخها تصورًا للسلطة يقوم على التقييد القيمي لا على الهيمنة المؤسسية، وعلى المسؤولية لا على السيادة المطلقة، وهو ما يجعلها في تعارض بنيوي مع منطق الدولة الحديثة المستوردة[220].

المبحث الثالث: القراءة الدستورية لإشكالية الدولة والجماعة في موريتانيا

إن القراءة الدستورية لا تقتصر على تحليل النصوص القانونية في ذاتها، بل تمتد إلى مساءلة فلسفتها، ومصادر مشروعيتها، ومدى تعبيرها عن المدركات القيمية للجماعة السياسية. ومن هذا المنطلق، يُطرح السؤال الجوهري: هل نجحت الدساتير الموريتانية المتعاقبة في التعبير عن الجماعة السياسية التاريخية، أم أنها أعادت إنتاج نموذج الدولة المستوردة بصيغة دستورية؟

---

[217] - عارف، نصر محمد، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

[218] - العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت.

[219] - عارف، نصر محمد، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، دراسة منشورة إلكترونيًا.

[220] - العروي، عبد الله، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي.

أولا: مفهوم الشرعية الدستورية وحدودها في موريتانيا

تقوم الشرعية الدستورية، في الفكر الدستوري الحديث، على فكرة التعاقد السياسي، حيث يُنظر إلى الدستور بوصفه تعبيرًا عن الإرادة العامة، ومصدرًا أعلى لتنظيم السلطة وضبطها. غير أن هذه الفكرة، في أصلها، نتاج لتجربة تاريخية غربية مخصوصة، ارتبطت بتطور مفهوم الأمة والدولة في سياق الصراع الاجتماعي والسياسي[221].

وفي الحالة الموريتانية، تم تبني هذا المفهوم بصورة شكلية، دون المرور بمسار تاريخي مشابه، ودون أن يكون الدستور ثمرة تعاقد فعلي داخل الجماعة السياسية. فقد جاءت الدساتير المتعاقبة في سياق نخبوي، غالبًا ما كان مرتبطًا بتحولات سياسية فوقية، أو بانقلابات عسكرية، أو بتوازنات ظرفية، لا بتوافق قيمي شامل[222].

وقد ترتب على ذلك أن الشرعية الدستورية ظلت شرعية إجرائية أكثر منها شرعية اجتماعية، تستمد قوتها من النصوص والمؤسسات، لا من التجذر في الجماعة السياسية. وهو ما يفسر ضعف الالتزام المجتمعي بالدستور، وسهولة تعديله أو تعطيله، وغياب الشعور العام بقداسته بوصفه عقدًا جامعًا[223].

ومن منظور الجماعة السياسية العربية الإسلامية، لا تُفهم الشرعية بوصفها نتاجًا لإجراء قانوني مجرد، بل باعتبارها ثمرة للالتزام بالقيم الجامعة، وفي مقدمتها العدل، والشورى، وصيانة الكرامة. وعليه، فإن أي دستور لا يستند إلى هذه القيم، ولا يعكس المدركات الجماعية، يظل عرضة للأزمة، مهما بلغت دقته التقنية.

ثانيا: أزمة التمثيل السياسي والمؤسسات الدستورية

تُعد مسألة التمثيل السياسي من أبرز الإشكالات الدستورية في موريتانيا، حيث يعتمد النظام الدستوري على آليات تمثيلية مستوردة، في مقدمتها الأحزاب السياسية والانتخابات الدورية. غير أن هذه الآليات، رغم أهميتها الشكلية، لم تنجح في أن تكون قنوات حقيقية لتمثيل الجماعة السياسية وقيمها[224].

---

[221] - الأنصاري، محمد جابر، تحولات الفكر السياسي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

[222] - عزمي، بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

[223] - سيف الدولة، عصمت، الأسلوب، دار المعارف، القاهرة.

[224] - ولد السالم، حماه الله، المجتمع الأهلي الموريتاني (مدن القوافل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

فالأحزاب السياسية، في أغلبها، لم تنشأ تعبيرًا عن انقسامات فكرية أو برامجية متجذرة في المجتمع، بل تشكلت في إطار تنافس نخبوي على السلطة، وغالبًا ما ارتبطت بالدولة أكثر من ارتباطها بالمجتمع. وقد أدى ذلك إلى إفراغ التمثيل السياسي من مضمونه القيمي، وتحويله إلى مجرد آلية لإعادة إنتاج السلطة.

أما البرلمان، بوصفه المؤسسة الدستورية المفترض أن تجسد الإرادة الشعبية، فقد ظل محدود الفاعلية، سواء بفعل هيمنة السلطة التنفيذية، أو بسبب ضعف الثقافة الدستورية، أو نتيجة هشاشة الوساطة الحزبية. وهو ما جعله عاجزًا عن القيام بدور الوسيط بين الدولة والجماعة[225].

وفي المقابل، ظلت الجماعات التقليدية، بما تحمله من شرعية اجتماعية وأخلاقية، خارج الإطار الدستوري، أو في أحسن الأحوال على هامشه. وقد أدى هذا الإقصاء إلى ازدواجية في مصادر الشرعية، حيث تمتلك الدولة شرعية دستورية شكلية، بينما تحتفظ الجماعة بشرعية اجتماعية فعلية، دون أن يلتقيا في إطار مؤسسي جامع[226].

ثالثا: القطيعة القيمية بين الدستوروالجماعة و أثرها على الاستقرار السياسي

إن أخطر ما يميز العلاقة بين الدولة والجماعة في موريتانيا ليس فقط ضعف التمثيل أو هشاشة المؤسسات، بل القطيعة القيمية بين الدستور، بوصفه نصًا مؤسسًا، وبين منظومة القيم التي تشكل وعي الجماعة السياسية.

فالدستور، في بنيته ومفاهيمه، يعكس إلى حد بعيد تصورًا للسياسة يقوم على السيادة المطلقة للدولة، والفصل الصارم بين المجالين الديني والسياسي، وتغليب المنطق الإجرائي على المنطق الأخلاقي. في حين تقوم الجماعة السياسية الموريتانية على تصور مغاير، يجعل من الدين والقيم الأخلاقية إطارًا ناظمًا للسياسة، لا مجالًا خاصًا منفصلًا عنها[227].

وقد أسهمت هذه القطيعة في إنتاج حالة من عدم الاستقرار السياسي، تجلت في تواتر الأزمات الدستورية، والانقلابات، وضعف الثقة في المؤسسات، وتراجع الشعور بالانتماء إلى الدولة بوصفها كيانًا

[225] - ولد السالك، محمد الأمين، الدولة والمجتمع في موريتانيا، دار محلية، نواكشوط.
[226] - المختار، محمد يحظيه، السلطة والمجتمع في بلاد شنقيط، منشورات محلية.
[227] - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، ، مرجع سابق.

جامعًا. كما أدت إلى تضخم دور السلطة التنفيذية، باعتبارها الجهة القادرة على فرض النظام في ظل غياب توافق قيمي جامع[228].

ومن هنا، فإن معالجة هذه الإشكالية لا يمكن أن تتم عبر تعديلات دستورية تقنية، أو إصلاحات مؤسسية جزئية، بل تتطلب إعادة تأسيس دستوري يعيد وصل الدولة بالجماعة، ويجعل من الدستور تعبيرًا عن المدركات القيمية للجماعة السياسية، لا مجرد استنساخ لنماذج خارجية[229].

المبحث الرابع: نحو تجديد منظومة القيم وترميم مفهوم الجماعة سياسيًا ودستوريًا في موريتانيا

إن الحل لمشكلة هذه العلاقة لا يكمن في نفي الدولة ولا في تمجيد الجماعة بمعزل عن شروط العصر، بل في إعادة تأسيس العلاقة بينهما على أساس قيمي ودستوري جامع، يجعل من الجماعة مصدرًا للشرعية، ومن الدولة أداة لتنظيمها وخدمتها، ومن الدستور وسيطًا يعكس هذا التوازن.

المطلب الأول: إمكانات التوفيق بين الدولة الحديثة ومنظومة القيم الجماعية

لا يقتضي الحديث عن تجديد منظومة القيم السياسية في موريتانيا الدعوة إلى قطيعة مع الدولة الحديثة، ولا إلى رفض مكتسباتها المؤسسية، وإنما يهدف إلى إعادة توجيهها بما يجعلها منسجمة مع المرجعية القيمية للجماعة السياسية.

فالدولة الحديثة، في جوهرها، ليست نقيضًا للجماعة، وإنما تصبح كذلك حين تتحول إلى كيان متغلب، منفصل عن المجتمع، ومحتكر للشرعية. أما حين تُعاد صياغتها بوصفها إطارًا تنظيميًا يخدم الجماعة، فإنها تصبح أداة لتحقيق التوازن، لا لإنتاج الصراع[230].

وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من التجربة الدستورية الحديثة دون استنساخها، وذلك عبر:

تبني المفاهيم المؤسسية التي لا تتعارض مع القيم الجماعية.

إعادة تأويل مبادئ السيادة والتمثيل بما يجعلها تعبيرًا عن الإرادة الجماعية لا عن الدولة وحدها.

إدماج القيم الأخلاقية والدينية في المجال الدستوري، لا بوصفها شعارات، بل كمعايير ناظمة للشرعية.

---

[228] - سعيد الحسن، القيم السياسية العربية وإشكالية الدولة الحديثة، ، مرجع سابق.

[229] - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، ، مرجع سابق.

[230] - حماه الله ولد السالم، المجتمع الأهلي الموريتاني (مدن القوافل)، مرجع سابق.

ويفترض هذا التوفيق تجاوز القراءة الاختزالية للحداثة السياسية، التي تختزل التقدم في تبني الشكل المؤسسي، دون مساءلة مضمونه القيمي[231].

المطلب الثاني: شروط تجديد منظومة القيم السياسية

إن تجديد منظومة القيم السياسية لا يعني استعادة الماضي كما كان، بل استئناف الفاعلية التاريخية للجماعة في ضوء شروط العصر. ويتطلب هذا التجديد جملة من الشروط الأساسية:

أولًا: إعادة الاعتبار للقيم الجامعة

وفي مقدمتها العدل، والشورى، والكرامة، والمسؤولية، باعتبارها قيمًا مؤسسة للشرعية السياسية، لا مجرد مبادئ أخلاقية عامة.

ثانيًا: تحرير مفهوم الجماعة من الانغلاق التقليدي

بما يسمح بانتقالها من جماعة اجتماعية غير ممأسسة إلى جماعة سياسية فاعلة، قادرة على إنتاج مؤسسات تمثيلية تعبّر عنها دون أن تفقد مرجعيتها القيمية[232].

ثالثًا: تجاوز منطق الصراع إلى منطق التوازن

وهو ما يقتضي مراجعة التصورات المستوردة للسياسة بوصفها ساحة صراع دائم، واستبدالها بتصور يقوم على رعاية المصالح وتحقيق الانسجام الاجتماعي[233].

رابعًا: بناء نخبة سياسية جديدة

نخبة واعية بالتراث السياسي للجماعة، وقادرة في الوقت ذاته على استيعاب أدوات الدولة الحديثة، دون الوقوع في التبعية الثقافية أو الجمود التقليدي[234].

---

[231] - برتران بادي، الدولة المستوردة :، مرجع سابق.

[232] - طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، مرجع سابق.

[233] - جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ، مرجع سابق.

[234] - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، ، مرجع سابق.

ثالثا: ملامح تصوردستوري بديل يعيد الاعتبارللجماعة

في ضوء ما سبق، يمكن اقتراح ملامح تصور دستوري يعيد وصل الدولة بالجماعة السياسية في موريتانيا، دون الإخلال بمقتضيات العصر، ومن أبرز هذه الملامح:

1. دسترة المرجعية القيمية

ليس من خلال النصوص الرمزية فقط، بل عبر جعل القيم الإسلامية والجماعية معايير لتفسير الدستور وضبط ممارسة السلطة.

2. إعادة تعريف السيادة

بحيث تُفهم السيادة بوصفها سيادة الجماعة، تمارسها عبر مؤسسات الدولة، لا سيادة الدولة بوصفها كيانًا منفصلًا عن المجتمع.

3. إدماج الجماعات الوسيطة في البناء الدستوري

كإعطاء دور مؤسسي للهيئات العلمية، والمجالس الاجتماعية، وأشكال الشورى، بما يعيد التوازن بين الدولة والمجتمع[235].

4. تقوية الرقابة القيمية على السلطة

إلى جانب الرقابة القانونية، من خلال مؤسسات مستقلة تُعنى بحماية القيم الدستورية والأخلاقية.

5. تحقيق اللامركزية القيمية

بما يسمح بتجسيد التنوع الاجتماعي داخل إطار الدولة، دون تفكيك الوحدة السياسية[236].

[235] - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، ، مرجع سابق.

[236] - المرجع السابق

الخاتمة

إن إشكالية العلاقة بين الدولة والجماعة في موريتانيا لا يمكن اختزالها في أزمة مؤسسات أو قصور تشريعي، بل هي في جوهرها أزمة شرعية وقيم ناتجة عن انفصال الدولة الحديثة، في بنيتها الدستورية وممارساتها السياسية، عن الجماعة السياسية التاريخية التي تشكّل الإطار القيمي والاجتماعي للمجتمع الموريتاني.

وقد بيّن التحليل أن الدولة الموريتانية نشأت في سياق استعماري، واستبطنت نموذجًا سياسيًا غربيًا يقوم على مركزية الدولة ومنطق الصراع، وهو نموذج مفارق للخبرة السياسية العربية الإسلامية، التي قامت تاريخيًا على أولوية الجماعة، وعلى التوازن القيمي، وعلى تقييد السلطة بالعدل والرضا الجماعي. وأدى هذا التعارض البنيوي إلى هشاشة الشرعية الدستورية، وإلى ازدواجية في مصادر المشروعية بين دولة تمتلك سلطة قانونية شكلية، وجماعة تحتفظ بشرعية اجتماعية فعلية خارج الإطار المؤسسي.

كما أظهرت الدراسة أن الجماعة السياسية الموريتانية قبل نشأة الدولة الحديثة لم تكن جماعة تقليدية بمعنى العجز أو الفوضى، بل كانت تمتلك منظومة متكاملة من القيم، وآليات فعّالة لتنظيم السلطة، أبرزها جماعة الحل والعقد، والمشيخة، والإمامة، وهي آليات جسّدت ممارسة سياسية واعية، قائمة على التشاور، والتوازن، والرقابة الأخلاقية، لا على التغلب والإكراه.

ومن الزاوية الدستورية، كشفت الدراسة عن محدودية قدرة الدساتير الموريتانية المتعاقبة على التعبير عن الجماعة السياسية، بسبب اعتمادها على منطق التمثيل الإجرائي المستورد، وإقصائها للبنى الجماعية الوسيطة، وهو ما أسهم في تعميق القطيعة القيمية بين النص الدستوري والمجتمع، وأضعف وظيفة الدستور بوصفه عقدًا جامعًا ومنظمًا للشرعية.

وانطلاقًا من ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تجاوز مأزق الدولة والجماعة في موريتانيا لا يقتضي القطيعة مع الدولة الحديثة، ولا العودة إلى أشكال تقليدية جامدة، بل يستدعي إعادة تأسيس دستوري وقيمي، يعيد وصل الدولة بالجماعة، ويجعل من الدستور تعبيرًا عن المدركات القيمية للمجتمع، ومن الدولة أداة لخدمته لا كيانًا متغلبًا عليه.

وتؤكد الدراسة، في خاتمتها، أن تجديد منظومة القيم السياسية، وترميم مفهوم الجماعة بوصفها مصدرًا للشرعية، يشكلان مدخلًا أساسيًا لبناء دولة موريتانية مستقرة، متوازنة، وقادرة على تحقيق الانسجام

بين مقتضيات العصر وخصوصيات المجتمع، بعيدًا عن منطق الاستنساخ أو الانغلاق، وفي أفق مشروع سياسي وطني يعبر عن الذات الجماعية، ويستأنف الفاعلية التاريخية للجماعة في إطار دستوري حديث.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، طبعات متعددة.

البشري، طارق، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

البشري، طارق، الدولة والكنيسة، دار الشروق، القاهرة.

الحسن، سعيد، الخبرة العربية في مقاومة الطغيان، بحث غير منشور.

الحسن، سعيد، مدخل تمهيدي لدراسة نظرية القيم السياسية (نسق المدركات السياسية الجماعية)، الرباط، 2010، بحث غير منشور.

عارف، نصر محمد، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

عارف، نصر محمد، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، دراسة منشورة إلكترونيًا.

العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت.

العروي، عبد الله، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي.

الأنصاري، محمد جابر، تحولات الفكر السياسي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

عزمي، بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

سيف الدولة، عصمت، عن العروبة والإسلام، دار المستقبل العربي، القاهرة.

سيف الدولة، عصمت، الأسلوب، دار المعارف، القاهرة.

ولد السالم، حماه الله، المجتمع الأهلي الموريتاني (مدن القوافل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

ولد السالك، محمد الأمين، الدولة والمجتمع في موريتانيا، دار محلية، نواكشوط.

المختار، محمد يحظيه، السلطة والمجتمع في بلاد شنقيط، منشورات محلية.

ثانيًا: المراجع المترجمة

بادي، برتران، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة وتحقيق: شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت.

هوبز، توماس، الليفياثان، ترجمة عربية، دار التنوير.

روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة عربية، دار الكتاب العربي.

فيبر، ماكس، السياسة بوصفها حرفة، ترجمة عربية، دار النهضة العربية.

ثالثًا: دراسات ومقالات علمية

نصر محمد عارف، "النموذج المعرفي الإسلامي في دراسة السياسة"، مجلة إسلامية المعرفة.

طارق البشري، "الجماعة الوطنية والدولة الحديثة"، ضمن كتابات مختارة.

سعيد الحسن، "القيم السياسية العربية وإشكالية الدولة الحديثة"، بحث مقدم في ندوة علمية.

برتران بادي، "أزمة الدولة في المجتمعات غير الغربية"، مجلة السياسة الدولية.

رابعًا: الدساتير والنصوص القانونية

دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية (النصوص المعدلة).